# مقالة في فراش الحقّ

## (مقدمة للرسالة في درك الحق وتحصيله)

كتبه: بأس الفرد

بسم الله الرحمن الرحيم

**أما بعد:**

فإن طلبَ الحقّ طلبُ ماهو معلوم من وجه، مجهول من وجه، أما كونه معلوما: فلأنك جعلت الحق طلبتك، وإنما كان يصح ذلك بعد علمك بأن هناك حقّا واحدا لا يتغير أبدا، وقد ترى أنك في طلبك له راغبٌ في أمر توقن بوجوده، ولست تشك في إمكان دركه ولو على وجه التقريب.

وأما كونه مجهولا، فلأنك لا تعلم أين تجده، ولا كيف هو في الواقع، فهو معلوم بالقوة قبل أن يكون معلوما بالفعل ككل شيء أنت طالبه.

**قال الحكيم ابن النفيس المخزومي في شرح الوريقات:** «وقد شكك مانن على التعلم والتعليم، فقال: ما يطلب تعلمه إن كان معلوما فلا حاجة إلى تعلمه لأن ذلك يكون تحصيلا للحاصل، وإن كان مجهولا لم يمكنه طلبه لأن طلب ما لا يخطر ببال الإنسان محال، ولو وجده، من أين يعلم أنه هو، وهذا كمن يطلب عبدا آبقا ولا يعرفه، وقد تكلف أفلاطن وقال: إن التعلم هو تذكر، والمطلوب كانت النفس عالمة به إلا أنها نسيته فهي بالفكرة تتذكره، وهذا إذعان للشبهة والتزام لما هو بعيد جدا.

وأما المعلم الأول فقال: لا، بل أعرف المطلوب تصورا بالفعل،

وأعلمه تصديقا بالقوة، لأني أعلم الكلي الذي يعمه وغيره، وإنما أجهله بالعين فإذا وجدته عرفته بالفعل، كالعبد الآبق لولا أنه معلوم من جهة لم يمكن أن يعرف إذا وجد، ولولا أنه مجهول الأين لما كان يطلب.

ونحن نقول: إن المطلوب تعلمه لابد وأن يجتمع فيه أمران وهما: كونه معلوما من وجه ومجهولا من وجه، وإنما يمكن طلب العلم به لاجتماع الأمرين فيه لا لكل واحد منهما، ولعل هذا هو مراد الفيلسوف، وحينئذ لا يرد عليه شيء من الإشكالات، وأما أنه كيف يكون الشيء معلوما بالقوة إذا علم الكلي الذي يعمه وغيره، فإنا إذا علمنا مثلا أن كل إنسان حيوان كان هذا العلم الكلي حاصلا عندنا بالفعل، وعلمنا بالجزئيات المندرجة تحته بالقوة، لأنا لا نعلم بالفعل أن زيدا حيوان أو ليس، إذ قد نكون جاهلين بوجوده، فإذا علمنا أنه موجود وأنه إنسان وخطر ببالنا العلم الكلي، وهو أن كل إنسان حيوان، خرج ذلك العلم من القوة إلى الفعل، فعلمنا بالفعل أنه حيوان». اهـ

**وقال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل:** «كل من تطلب معرفته بالدليل، فلا بد أن يكون مشعورا به قبل هذا، حتى يطلب الدليل عليه أو على بعض أحواله، وأما ما لا تشعر به النفس بوجه فلا يكون مطلوبا لها، وإذا كان مطلوبا لها فلا يمكن أن يستدل عليه بشيء، حتى يعلم أنه يلزم من تحقق الدليل تحققه». اهـ

**ثـم** «إن طـلاب الحق شـخصان: شـخصٌ عرف مقصـوده، وخرجَ يريـد وجهتـه، فهو عالمٌ بأن لرحلته نهايـة، وأنَّه إن ظفرَ بمطلوبه قَـرّ، وآخـرُ ذهـب ولم يعقّـب، وجعلَ يريدُ الحق على وجه الشـك والريـب، فهـو دائـب لا يفتر، ويحه ما أشـقاه، أوما علـمَ أن رحلةً لا قصـد وراءهـا محنـة، وليـت شـعري مـا يريـد هـذا بطلـب الحق وقـد علـم أن لا حـقّ عنـده، وأنـه كلّ مـا لاح لـه الصـواب جعـله كالـسراب، وضربه بالشـكوك، ورماه بسهـام الريب والظن، ومن كان هـذا مذهبـه، وتـلك سـبيله فقـد رضيَ بالتيـه أبـد الدهر، إذ كانَ كل حـقّ يحتمـل الشـك عنده لمَّـا أقـام عليه قاعـدة نظره، ومشـكاة رأيـه، واعتـبر برجـل ركـب سـفينة في لجـج البحـار لا يلـوي عـلى شيء، ولا يقصدُ سـاحلا، أكنت تعده في من عددت عاقـلا، ولـو أن هـذا الـزاري عـلى نفسـه في غـير طائـل نظـرَ حقّ النظـر لأَصـابَ مـراده، واسـتراح مـن شـقوته، ولكـن طـال عليه الأمـد فانحـرف عـن السـبيل، وإلا، فـأيّ حـقّ تـرى لا يلـج بابـه الشـك، وأيّ فكـرة لـم تتبعهـا خطـرة، وإن من النـاس من ينكر ربَّـه وخالقـه ومدبـره، فماهو دون هـذا في الظهـور والوضوح أولى بالظـن، وأحـرى أن ينكـره منكر جاحـد أو جاهـل»[1]، وذاك أنّك تمـر مـن بابـين في رحلة وجودك ومعنـاك، أمـا الأول فباب درك الحـق وطلبـه، وأمـا الثاني فبـاب تحصينه عن الشـبه، وتثبيته في القلب.

**فـالأول كقـول إبراهيـم عليـه السـلام:** {فلمـا جـن عليـه الليـل

---

(1) رسالة في درك الحق وتحصيله.

رأىٰ كوكبا قال هٰذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين * فلما رأى القمر بازغا قال هٰذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين}.

**والثاني كقوله:** {إذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتىٰ قال أولم تؤمن قال بلىٰ ولٰكن ليطمئن قلبي}.

وكثير من الناس لا يميز بين الأمرين، فيجعل الشك دينا لا آلة، ويحير الدهر حتى كأنه لا يوقن أبدا، أو يكثرُ التنقلَ عن هوى وجهالة، مع أنه ربما كان على الحقّ ولكنه لما لم يحصنه ذهل عنه، كالتائه العطشان يمر على النهر ولا يحس به إذ شغل عنه بِطلبه وخوف فواتِه فيكون هلاكه لانشغاله بالطلبِ عن المطلوب، وبالوسيلة عن الغاية، وفي ذلك قول عمر بن عبد العزيز: «من جعل دينه عرضة للخصومات أكثر التنقل».

ولعل هذا أن يظنّ كثرة تنقله برهان طلبه الحق وتجرده عن التشيع والهوى، وليس الأمر كذلك، بل إن في كثير من التجرد الظاهر هوى خفيا، وتشيعا مستورا، إذ كانَ قد ألف الشكّ مخافة لازم الاعتقاد، وصعوبة اليقين، فإنه متى شكّ لم يعمل أبدا، ولا كلّف بموجبات ما لعله أن يدركه، وليس عليه غير التوقفِ الذي هو عجز عن الترجيح وكسل عن الموازنة، وليس ذلك دأب طالب الحقّ، وإنما هو سبيل من لا خلاق له، وجماع كل ذلك في الخبر الذي رواه ابن عبد البر مرفوعا: «الحق ثقيل، فمن قصر عنه عجز، ومن جاوزه ظلم، ومن انتهى إليه

فقد اكتفى».

وشيء آخر هو أن في الشك إغرابا تطلبه النفوس، وخروجا عن مشهور أمر الجماعة.

**قال ابن قتيبة في أدب الكاتب:** «وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئا من تقويم الكواكب، وينظر في شيء من القضاء وحد المنطق، ثم يعترض على كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه، وعلى حديث رسول الله ﷺ بالتكذيب وهو لا يدري من نقله، قد رضي عوضا من الله ومما عنده بأن يقال: فلان لطيف وفلان دقيق النظر يذهب إلى أن لطف النظر قد أخرجه عن جملة الناس وبلغ به علم ما جهلوه، فهو يدعوهم الرعاع والغثاء والغثر، وهو لعمر الله بهذه الصفات أولى، وهي به أليق، لأنه جهل وظن أن قد علم، فهاتان جهالتان، ولأن هؤلاء جهلوا وعلموا أنهم يجهلون».

**وقال أبو المظفر السمعاني في الانتصار لأهل الحديث:** «وإنما وقعوا فيما وقعوا فيه عند أهل الحق بعد ما تدبروا وظهر لهم بتوفيق الله سبب ذلك وهو أن الشيطان صار اليوم بلطيف حيلته يسول لكل من أحس من نفسه زيادة فهم وفضل ذكاء وذهن يوهمه أنه إن رضي في عمله ومذهبه بظاهر من السنة واقتصر على واضح بيان منها كان أسوة العامة وعد واحدا من الجمهور والكافة وأنه قد ضل فهمه واضمحل عقله وذهنه فحركهم بذلك على التنطع في النظر والتبدع لمخالفة السنة والأثر ليمتازوا بذلك عن طبقة الدهماء ويتبينوا في الرتبة عمن

يرونهم دونهم في الفهم والذكاء» اهـ

ولما كان قدماء فلاسفة يونان يستنكفون عن دين العامة قصدوا إلى مخالفتهم من كل وجه، حتى غلوا في تعطيل خالقهم عن الصفات هربًا من مشابهة آلهة الناس لا قصدا للحق في ذاته.

وأي كان، فإنّ الشك أبدا، والتوقف الدهر كله ضلال أي ضلال، وكيف وهو يقتضي التسلسل حتى لا يثبت عند الشاك أول، ولا يوقن بمبدأ، وإنما يحسن ذلك في غيرِ ما يجب اعتقاده، إما بداهة، أو لاستلزامِ اليقين له ضرورة، فالأول مثل الأوليات والمحسوسات وما جرى مجراهما، والثاني مثل ما يلزم عن الحق إذ لازمه مثله أبدا.

على أنك وإن سعيت سعيك في طلبه ربما لم تدركه، وما أحسن **قول العتابي:**

**وما كل موصوف له الحق يهتدي**

**ولا كل من أم الصوى يستبينها**

وليس لذلك المنع سبب واحد مطرد، ولله في خلقه شؤون، وله من مظاهر حكمته فنون، وبعد: فإن الحق سبب لمعرفة ما كان وما يكون، لا على وجه علم الغيب فإن ذلك محجوبٌ على العالمين، ولكنك إذا لم تبالي بالحق بالة مدة وجودك في الدنيا لم تميز الخير من الشر، ولا النفع من الضر، ومن كان كذلك لم يعش قط، ولا سلم أبدا، إذ كيف يعلمُ الخطر فيجتنبه، وكيف يعرف اللذة فيطلبها، هيهات، بل كلّ ابن آدم

طالـب للحـق ضرورة وإن غفـل، وقاصـد إليـه وإن جهـل.

**فإن قال قائل**: لم وجب طلب الحق ودركه؟

**قيـل لـه:** لو لم يجـب طلبه لكان كل شيء عبثا، ولاسـتوت رتبُ الموجـودات كلهـا إذ لم يتميز أحدها عن الآخـر، وإنما كنا ندرك ذلـك بـدرك الحـق في كل ماهية وحقيقة، والحـق موجود، ومهما أحسسـت بالـشيء فلوجـوده خارجا عنـك مـن غير افتقـاره إليـك، وإذ لا شـك فيـه، فـإن طلب الحـق طلب للصـدق، وطلب الباطـل طلـب للكـذب، إذ ليـس للصـدق حقيقـة إلا مطابقتـه للواقـع، وبالـضرورة يجـد كل ذي لـب في نفسـه محبـة الصـدق وكـره الكـذب إذ ليس في الناس من يرتـضي العيش بين كاذبين، أرأيـت لـو خيروك بـين العيش في وهـم مريح، أو صـدق مضني، أكنـت تختـار وهـم الجهل والكذب عـلى الصدق والحـق؟، فهذا هذا.

نعـم كل مالـم يكـنْ وراءه نفـع البتـة فـلا غاية في طلبـه، ولكنّ الحقيقـة أم المطالـبِ ومنتهـى الوجـود، وبقـدر شرفِ المطلـوب يشرف الطلـب، ولمّا كان للوجـود غاية يجدها الإنسـان ضرورة، وكان الحـقّ واقعـا، فمهمـا لـزم عـن حقيقـة الوجـود لازم فالأخذ بـه حتـم واجـب، وطلبـه فـرض لازب، وذاك أن الأصـل إذا كان نافعـا فكذلـك الفـرع ولابـدّ، فافهـم هـذا، فإنـه علـم نافع.

ثـم إن مـن ينـأى عـن الحق لا يخرج عن أن يمنـع وجوده، أو يمنع إمـكان دركـه، أو يزعم أن لا منفعة في طلبه.

فأما الأول فمحال، إذ مالم تكن دعواه حقًّا لم تلزمه ولا غيره، وإن كانت كذلك بطلَ قصده.

وأما الثاني فكالأول، وإنما كان يصح لو منع إمكان درك الحق في مسألة ما، إذ للعقل حد كما أن للحس حد، والمعقولات فرعُ المحسوسات لا جرمَ كانت ناقصة مثلها، على أنه لا يقبلُ قوله بغير حجة، ومتى ادعى مدعي أنّ العقل قاصر عن درك الحق في مسألة ما لزمهُ الاحتجاج على ذلك وإن لا ردت عليه مسألته.

وأما زعم من قال بأن لا منفعة في طلب الحق فزعم ترده الضرورة الإنسيّة، وتستنكف عنه الفطرة البشرية، ألا ترى أن القضاء فصل الحق عن الباطل، وأنّ من أحدث حدثا أو سفك دما في غير حقّ لم يختلف الناس في وجوب معاقبته على قدر ذنبه، ثم كل أحد يزعم أن ملكه حق له حتى يرى سفك دمه في حفظه، ولو لم يكنْ وراءَ الحق نفعٌ لم يكن وراءَ ما وصفت معنى، فافهمه، على أنَّ منفعة الحق تختلف باختلاف المسائل وليس هو على سنن واحد، ومن زعم أن درك الحق في مسألة ما غير ذي نفع، فإما أن يكون محتجا بجهله وليس في الجهل حجّة ولا برهان، أو أن يكون قد أدركه أولا، ثم زعم زعمه ثانيا، وقد تعلم أن ليس حكمهُ بعد دركه لازما لأحد إذ لا يعدو كونهُ شعورا و وجدانا.

**نجز والحمد لله، وهو حسبنا ونعم الوكيل.**